وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم ٢٠ (الجمعية المائة وثلاثة عشر للاتحاد البرلماني الدولي)
المعممة في الدورة الستين للجمعية العامة، وفقا للقرار *A/57/47*،
في إطار البندين ٥٤ و ٥٩ من جدول الأعمال

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اعتمدته بالإجماع الجمعية المائة وثلاثة عشر للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

أهمية المجتمع المدني وتفاعله مع البرلمانات وغيرها من الجمعيات المنتخبة ديمقراطيا من أجل تطوير الديمقراطية وتنميتها

إن الجمعية المائة وثلاثة عشر للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدرك أن الالتزام الصادق والفعال بالتفاعل بين المجتمع المدني والبرلمانات وغيرها من الجمعيات المنتخبة ديمقراطيا استثمار سياسي طويل الأمد من شأنه أن يسهم، إن أدير على الوجه الصحيح، في كفالة السلم، والعدل، والرفاه، وزيادة مشاركة المواطنين، وتعزيز فعالية المؤسسات التمثيلية ومشروعية الحكومات،

وإذ تؤكد العلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، وكذلك دور المجتمع المدني في تنمية الديمقراطية وتعزيزها، وفتح باب التغيير الذي لا بد منه لعمليات التنمية،

وإذ تدرك أن البرلمانات تشكل، من بين المؤسسات الديمقراطية، منتديات ممتازة للتحاور بشفافية وحرية مع مختلف أشكال المجتمع المدني،

وإذ تدرك أنه سيكون هناك دائما فرق أساسي بين التفاعل الإيجابي والبنّاء، والعلاقات ذات الطابع الصدامي والتحكمي أو التي تكتسب هذا الطابع أو التي قد تحركها دوافع خفية،

وإذ تلاحظ أن هذا التفاعل يجب أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد الوطنية والدولية، ويراعي ضرورة التزام الدول لا بكفالة التعاون المطرد مع المجتمع المدني فحسب، بل أيضا

بتعزيز ذلك التعاون، من أجل تنمية الديمقراطية وتوطيدها، وإذ تدرك أن من شأن هذا التفاعل أن يعزز العلاقة الحيوية بين تطوير الديمقراطية كعملية سياسية وطبيعتها التشاركية،

وإذ تدرك أهمية بناء قدرات المواطنين عن طريق التعليم، إذ أن رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي هما المحركات الأساسيان والعنصران الرئيسيان في عملية التحول إلى الديمقراطية ويعادلان في الأهمية رأس المال المالي والمادي،

وإذ تدرك أيضا أن البرلمانات في جميع أنحاء العالم مؤسسات تقع على عاتقها مسؤولية وضع قاعدة أساسية تقوم عليها سياسات اجتماعية واقتصادية تركز على الإنسان وتعزز أواصر الثقة المتبادلة والمعاملة بالمثل بين المواطنين، وتكفل التمويل المناسب والشفاف الذي يمكن التحقق منه قانونيا ويكون هدفه الوحيد تعزيز الديمقراطية وليس هدم الحكومات المنشأة بطريقة مشروعة،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الديمقراطية المعتمد خلال الدورة المائة والحادية والستين للمجلس البرلماني الدولي (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) والقرار المعنون ''ضمان ديمقراطية دائمة بإقامة روابط وثيقة بين البرلمان والشعب'' الذي اعتمد خلال المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)،

وإذ تشير إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين شجعا الحكومات على اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في هياكل السلطة ومراكز اتخاذ القرار وزيادة قدرتها على المشاركة في القيادة واتخاذ القرارات، وإذ تدرك، في هذا الصدد، أن الحركات الشعبية النسائية، من قبيل المنظمات غير الحكومية، تسهم إسهاما هاما في بناء الديمقراطية التشاركية على الصعيدين المحلي والدولي،

واقتناعا منها بأن تهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني، قائمة على أحكام قانونية تكفل الحريات الأساسية، حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية والإقليمية، ينبغي أن يشكل حجر الزاوية وأساس التفاعل بين البرلمانات والمجتمع المدني،

وإذ تؤكد ضرورة إقامة شراكة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني تكفل الشفافية والمساءلة وحق الحكومات في سن قوانين تنظم أنشطة منظمات المجتمع المدني،

وإذ تشدد على الطابع الشعبي والطوعي للمجتمع المدني، وإذ تلاحظ الاختلافات الكبيرة في هيكل المجتمع المدني في شتى المناطق،

وإذ تؤكد أن المجتمع المدني آخذ في التحول إلى قوة اجتماعية واقتصادية عالمية كبرى، وأن أنشطته تغطي طائفة واسعة من الميادين، منها الخدمات الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والاتصال والإعلام،

وإذ تؤكد ضرورة صيانة استقلال منظمات المجتمع المدني وأهمية الحيلولة دون تأثير المصالح الأجنبية فيها بغرض الترويج لخطط غير مشروعة،

وإذ تدرك أهمية التفاعل الخلاق بين البرلمانات والمجتمع المدني، خاصة في سد الفجوات بين مختلف الجماعات المحلية والهيئات الحكومية، ومنظمات القطاع العام، ومؤسسات القطاع الخاص، والجمهور،

وإذ تؤكد وجوب تنظيم العلاقات المالية بين منظمات المجتمع المدني والحكومات من أجل توفير الدعم اللازم لها مع تلافي الضغوط المؤثرة عليها أو انقطاع الصلات بينها وبين دوائرها، وهو ما يمكن أن يعرض استقلال منظمات المجتمع المدني وتنوعها للخطر،

وإذ تدرك أن هناك قوى بإمكانها أن تقوّض الديمقراطية عن طريق قمع المجتمع المدني أو التحكم فيه وأنها قد تنبثق عن حكومات أو إيديولوجيات متعصبة،

وإذ تدرك أن الفقر، والبطالة، والفساد، وانعدام الفرص تحد من حرية المواطن، وتقوض النظام الديمقراطي بأكمله بالحؤول دون إشراك المنظمات الاجتماعية التي تتبنى الحقوق الديمقراطية،

١ - **تؤكد** أن التفاعل بين المجتمع المدني والبرلمانات وغيرها من الجمعيات المنتخبة ديمقراطيا سوف لا يسهم في القضاء على الفقر فحسب، بل سيمكن أفقر الفقراء من المشاركة في الحياة الديمقراطية العامة كلا في بلده، وسيثري، بذلك، التمثيل السياسي، ويزيد من مصداقيته، ويعزز مشروعية المؤسسات والعمليات الديمقراطية، **وتناشد** البرلمانات، في هذا الصدد، دعم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية بغرض تكثيف محاربة الفقر حتى تتاح لكل الشعوب فرص ملموسة للمشاركة في تنمية المجتمع المدني؛

٢ - **تؤكد** أن السبيل الوحيد لكفالة تمتع جميع المواطنين بالحقوق والحريات الأساسية هو التأكيد التام للتعددية السياسية والاجتماعية؛

٣ - **تناشد** البرلمانات والحكومات كافة تشجيع التفاعل البناء مع مجتمعاتها المدنية بغية تعزيز الطابع التشاركي لديمقراطياتها إلى أقصى حد ممكن، من خلال جملة من التدابير منها استخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية، وسد الفجوة الرقمية القائمة بين المناطق، وإشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات الميزنة القائمة على الاعتبارات الجنسانية؛

٤ - **تناشد** البرلمانيين في العالم بأسره وضع مشاريع وتنفيذها لتيسير المشاركة العامة، والتعليم للشباب، والنساء، والرجال، وبالتالي تدريب المجتمع المدني على أعمال ومهام المجالس التشريعية وعلى أهمية مشاركة المواطنين في استدامة الديمقراطيات؛

٥ - **تدعو** البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي إلى وضع آليات لتبادل المعلومات، والخبرات، وأفضل الممارسات بشأن تنفيذ هذه المشاريع ونتائجها؛

٦ - **تناشد** كذلك البرلمانات وضع سياسة اجتماعية مرنة وفقا للقوانين الوطنية المعمول بها، واعتماد تشريع يشجع أوجه التفاعل في المجتمع المدني وييسر تسجيل المنظمات الطوعية أو تأسيسها ويكفل في آن واحد استقلال المنظمات غير الحكومية وتنوعها، ويكفل عدم تشجيع منظمات المجتمع المدني التي تتلقى الدعم من إيديولوجيات قائمة على النزعة الأصولية و التعصب؛

٧ - **تناشد أيضا** البرلمانات أن تستعرض بانتظام التشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني لضمان حقها في التسجيل والتأسيس ككيانات مستقلة قانونا؛

٨ - **تؤكد** أن التمويل العادل للمجتمع المدني ضروري لإرساء دعائم الديمقراطية، وأن هذه الضرورة تتيح لكل من القطاعين العام والخاص فرصة كبيرة ليساهما من خلال التعاون مع المجتمع المدني بأساليب لا تترتب عليها ضغوط للتأثير في تلك المنظمات أو تقوض الأواصر القائمة بينها وبين من تمثلهم، وبالتالي صيانة استقلال منظمات المجتمع المدني وتنوعها؛

٩ - **تحث** جميع الدول على ألا تحمي المنظمات العريقة الراسخة فقط بل وكذلك الحركات والرابطات الديمقراطية الجديدة في أكثر الأحياء والقرى تهميشا، وأن تدعم النضال من أجل التسامح والتعايش في هذه البيئات؛

١٠ - **تحث بقوة** البرلمانات على تأييد جميع الطرق البناءة للتعبير السياسي، وتحسينها عند الضرورة، وتعزيز حقوق الإنسان والاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التشريعات السياسية والأنظمة التي تنهض بالمجتمع المدني؛

١١ - **تكرر التأكيد** أن الشفافية والمساءلة عنصران حيويان في المجتمع المدني وأن وضع آليات للمراقبة والانضباط، وكذلك قواعد سلوك وطنية ودولية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تحسينات كبيرة في هذا الصدد؛

١٢ - **تناشد** البرلمانات أن تسن تشريعات، وأن تتخذ، بالتعاون مع المجتمع المدني، كافة التدابير المنوطة بها لمكافحة الفساد، الذي يشكل تهديدا داخليا للديمقراطية، والدفع

بالمناقشات بشأن تدابير مكافحة الفساد من خلال جملة من الخطوات منها إجراء مفاوضات فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

١٣ - **تحث** البرلمانات على تهيئة الظروف لممثلي قطاع الشركات والمنظمات غير الحكومية للدخول في حوار مبدئي يهدف إلى استكشاف سبل زيادة التعاون، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات طويلة الأمد المقطوعة في مجالات من قبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية، وحماية البيئة، والتخفيف من عبء الدين، وكذلك إلى كشف وتذليل العقبات التي تحول دون مشاركة المنظمات غير الحكومية في شتى ميادين التنمية ومساهمتها فيها؛

١٤ - **تدعو** البرلمانات والحكومات إلى أن تدعم بما يتمشى والسياسات الوطنية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في إيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن تستفيد من خبراتها في هذين المجالين؛

١٥ - **تحث** البرلمانات والحكومات على تشجيع تنمية المجتمع المدني وتعزيزه من خلال توفير ما يلزم من الدعم، والتدريب، والمساعدة الفنية، ومن خلال تنظيم جلسات استماع علنية وأنشطة أخرى تشجع التحاور على الدوام مع المجتمع المدني؛

١٦ - **تدعو** البرلمانات إلى إقامة صلات دائمة مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات التي تمثل الفئات المهمشة، بغية تعزيز مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وإعطاء (وتشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تطلب من الحكومات) أجوبة منتظمة بشأن الإجراءات المتخذة وكذلك بشأن أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وذلك لزيادة التحفيز على المشاركة، وتوعية أعضائها بأهمية مشاركة المواطنين على جميع المستويات؛

١٧ - **تناشد** البرلمانات اعتماد قواعد وإجراءات يمكن أن تكفل حوارا فعالا مع المجتمع المدني في مجال الاضطلاع بالمهام البرلمانية؛

١٨ - **تشدد** على أهمية إقامة البرلمانيين لاتصالات مباشرة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمواطنين عموما، سواء على مستوى الدوائر، بإنشاء وجود برلماني يمكنهم أن يستقبلوا فيه من يمثلونهم، أو على المستوى الوطني أو الدولي، باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثلا؛

١٩ - **توصي** الاتحاد البرلماني الدولي بتوثيق علاقاته بالمجتمع المدني واتخاذ موقعه كجهة فاعلة عالمية في النهوض بالمجتمع المدني باعتماد استراتيجية إعلامية شاملة جديدة لزيادة التعريف بالاتحاد لدى عموم الناس؛

٢٠ - **تحث** البرلمانات على تشجيع تفاعل فعال بين منظمات المجتمع المدني من خلال تقاسم الخبرات وتبادل وجهات النظر من أجل ضمان أفضل الممارسات؛

٢١ - **تدعو** البرلمانات إلى أن تصمم، بالاشتراك مع حكوماتها، برامجا لتشجع تدريس القيم الديمقراطية مثل الحرية، والمساواة أمام القانون، وحرية تكوين الجمعيات، وتؤكد أن هذه القيم لا يمكن أن تصان وتحترم على أفضل وجه إلا في مجتمع منظم ومستنير؛

٢٢ - **تدعو** البرلمانات والحكومات إلى كفالة صياغة التشريعات بطريقة واضحة يفهمها المواطنون، وكفالة تعريف المواطنين والفاعلين في المجتمع المدني بحقوقهم القانونية والدستورية ومسؤولياتهم في العملية الديمقراطية؛

٢٣ - **تشجع** البرلمانات على كفالة أن تكون علاقاتها مع وسائط الإعلام وسياساتها في مجال الإعلام والاتصالات الموجهة للمجتمع المدني والجمهور عموما قائمة على التنمية، وشفافة، وتستند إلى الحقيقة وكذلك الاحترام المتبادل ومصالح المجتمع العليا.